الحلقة الثانية والاخيرة

جرحى الثورة.. قصص طافحة بالألم

أرواحهم أغلى ما يملكونه، جادوا بها رخيصة في سبيل وطن أبيّ .. لا يرضى بالضيم، انتفضوا عصبة واحدة ضد مكامن الفساد، لا يملكون هدفا أسمى في هذه الحياة غير كرامة تأبى الذل والانحطاط والعيش في قوائم الاحتياط فمنهم من قضى نحبه ومنهم من يحتضر وجموع من الجرحى بالآلاف لاتزال تنتظر ... قالوا: الحكومة أهملتنا والمحسوبية حكمت علينا بالانتظار حتى الموت. فخرجوا مسيرات ورفعوا دعوى قضائية لمحاكمة الحكومة لثقتهم بأن اليوم لم يعد أحد أكبر من القانون فصدقت ظنونهم وأينعت تضحياتهم بأن جاء الحكم في دولة القانون المنشود لصالحهم وأذعنت الحكومة لقرارات القضاء وسارعت إلى الإيفاء بكل ما جاء به .. كل ذلك من أجل جرحى الوطن الذين هم شمس الحرية التي لن تأفل أبداً مادامت الكرامة رأس مالها .. وبين هذا وذاك مشكلة هؤلاء الجرحى المطروحة على طاولة المعاناة أمام مجلس الوزراء ... وفي هذه الحلقة الثانية والأخيرة قدمنا وجهة نظر الحكومة وتعليق الجرحى على ما تم من إجراءات حكومية لصالحهم .. نتابع:

تحقيق / أسماء حيدر البزاز
تصوير / محمد حويس

جرحى : العلاج يتم بالمحسوبية والانتماء!!

ومتابعة حالات الجرحى في عدد من المستشفيات الحكومية وعلى أثر ذلك تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات المجموعة، الأولى: يتم علاجها بالداخل بحسب حالها ووضعها الصحي الأقل خطورة وصعوبة والمجموعة الثانية تحتاج إلى استفتاء ومشورة بحسب حالتها الصحية أو الحرجة فإذا كانت تتطلب السفر للخارج نقلناها، والمجموعة الثالثة يجب ترحيلهم لخطورة الوضع والحالة إلا أن الوضع المالي كان سبباً في تأخر علاجنا للجرحى ولكن بتعاون رئيس الوزراء ووزارة المالية وتخصيص ميزانية خاصة لجرحى الثورة رحلنا عددا لا بأس به منهم ونحن الآن بصدد ترحيل مجموعات أخرى إلى جمهورية مصر العربية وكوبا.

منظمة حكومية

وهذا ما أكده وزير التربية والتعليم عبد الرزاق الأشول – عضو اللجنة الوزارية لمعالجة الجرحى الذي قال: تم تشكيل وإعداد قائمة بيانات تحديد الجرحى لأن هناك ممن يتعرضون لحوادث مختلفة من ضمنها الحوادث المرورية ويريدون أن نضم أسماءهم ضمن جرحى الثورة ولهذا فنحن نحرص على التحقق والتأكد وحصر أعداد الجرحى بشكل لا يعتمد على حزبية ولا طائفية مناطقية على الاطلاق فنحن ننظر بعين واحدة لجرحى اليمن بشكل عام والثاني تشكيل ثلاث لجان في صنعاء وعدن وتعز لاستقبال الجرحى في تلك المحافظات ومن المحافظات المحيطة بها .. موضحاً أنه تم رفع مقترح للأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية لتشكيل منظمة حكومية تعنى بتقديم كل الرعاية والاهتمام باسر الشهداء والجرحى.

وقد قامت اللجنة بتحويل مبلغ 50 ألف يورو إلى سفارة اليمن فى ألمانيا، حيث من المقرر أن يتم علاج 5 جرحى فى مستشفياتها، بالإضافة إلى تحويل 20 ألف يورو إلى سفارة اليمن بكوبا التى ستستقبل مستشفياتها أربعة مصابين، وذلك كدفعة أولى من المخصصات المرصودة لعلاجهم.

200 ألف يورو

وعلى صعيد آخر كشف رئيس مجلس الوزراء تحويل مبلغ 200 ألف يورو إلى دولة ألمانيا لعلاج جرحى الثورة منهم المعتصمون أمام رئاسة الوزراء، مشيراً إلى أن الدولة قررت في ميزانيتها للعام الجاري تخصيص مبلغ 20 مليار ريال لرعاية أسر شهداء وجرحى الثورة السلمية، داعياً إلى عدم الالتفات إلى كل المزايدات والتحريضات التي تقوم بها أطراف أخرى لا تحب أمن واستقرار البلد.

وقد كان للجان الفرعية التابعة للجنة الوزارية التي شكلتها الحكومة دور فاعل في استكمال إحصاء الجرحى وتأمين اعتمادهم المالي والصحي سواء في عدن والحديدة وتعز وغيرها من محافظات الجمهورية وتفاعلاً مع الموضوع نفسه دشن محافظ تعز شوقي احمد هائل عملية صرف المساعدة الحكومية لأسر الشهداء ومعوقي الثورة السلمية بالمحافظة.

وقال المحافظ "ستظل تلك التضحيات محل تقدير واحترام اليمنيين وإن ما تم صرفه من مساعدات يأتي تخفيفا لمعاناة تلك الأسر" .. مشيراً إلى أن قيادة المحافظة ستعمل بالتعاون والتنسيق مع كل الجهات المعنية والرسمية على مستوى المحافظ في رعاية أسر الشهداء والجرحى.

أسباب التأخير

من جهته ودع رئيس الوزراء الاستاذ محمد سالم باسندوة في منزله منذ أيام الدفعة الثانية من جرحى الثورة الشبابية السلمية والبالغ عددهم (32) جريحا ومعوقاً والذين غادروا العاصمة صنعاء متجهين الى القاهرة لتلقي العلاج، مشيداً بالتضحيات الجسيمة التي قدموها أثناء أحداث الثورة الشعبية السلمية، ومؤكداً أن الحكومة ستقدم كل الرعاية لأسر شهداء وجرحى الثورة دون استثناء...

مشيراً إلى أن الحكومة ستظل تعمل على متابعة حالاتهم العلاجية وأنه قد أعطى توجيهاته الواضحة بتسهيل سفر أي جريح يحتاج الى أي مركز متخصص في العالم في حال قرر الأطباء ذلك.

مؤكداً نفيه القاطع أن تكون الحكومة أو وزير المالية هم السبب في تأخير سفر الجرحى للعلاج في الخارج كون السبب في ذلك يعود إلى تأخر الرد من قبل السفارات المعنية لأسباب خارجة عن إرادة الحكومة وأنه شخصيا لا يزال يتابع هذا الأمر بشكل متواصل رغم الهجوم الشرس الذي يتعرض له من قبل بعض الصحف التي تحاول أن تصطاد في الماء العكر حد وصفه..!!

قرار رئاسي

وكان الرئيس عبدربه منصور هادي قد اصدر في مارس من العام الماضي قرارا اعتبر فيه ضحايا الاحتجاجات السلمية شهداء الوطن، وألزم الحكومة بمعالجتهم في الداخل والخارج وفق طبيعة الحالة، علاوة على اعتماد راتب جندي لكل شهيد ومعوق، وإنشاء صندوق لرعاية شهداء وجرحى الثورة الشعبية السلمية ..

الجدير بالذكر أن هذه هي الدفعة الثانية التي استكملت مؤسسة وفاء بياناتهم لإرسالهم الى العلاج في الخارج كما تعمل على استكمال بيانات الدفعة الثالثة والذين سيتم تسفيرهم للعلاج خلال الايام القليلة المقبلة.

وتم تكليف "وفاء"، وهي منظمة غير حكومية، بإدارة ملفات الضحايا ما سمح لعدد منهم بالتداوي في تركيا ومصر. كما أنه تم تعويض عدد من الجرحى وعائلات الأشخاص الذين قتلوا أثناء الثورة بمبالغ تتراوح بين 1300 و3500 يورو من قبل المنظمة .

ويقدر عدد جرحى الثورة في اليمن بـ12 ألف شخص من بينهم حالات خطيرة نقلت للمعالجة في مستشفيات ألمانيا وكوبا والصين.

باسندوة: الدولة خصصت 20 مليار ريال لرعاية أسر شهداء وجرحى الثورة السلمية

ومعالجتهم منذ 25 أبريل من العام الفائت ولكن الظروف الاستثنائية أخرت ذلك حتى تم تهيئة واسعة لمعالجتهم والقيام بروح المسئولية الحكومية تجاههم ولا نستهدف في ذلك جرحى منطقة معينة أو حزب وجماعة معينة بل جرحى اليمن بشكل عام وفي عموم المحافظات لنا لجان فرعية لحصر الجرحى وتسفير الحالات الحرجة والمتطلب ترحيلها للعلاج في الخارج.

وأوضحت جوهرة: إن اللجان المشكلة في بداية الوقت لم يكن لها مخصصات إلا أن توجه الجرحى للقضاء لإنصافهم وليحاكموا الحكومة على تقصيرها تجاههم كان له صدى واسع كما أنه مؤشر عهد جديد لاحترام الحقوق والحريات واستجابة الحكومة لأوامر القضاء التي نفذتها وكانت المحكمة الإدارية بأمانة العاصمة أصدرت حكماً قضائياً لصالح الجرحى في القضية التي رفعوها ضد الحكومة نص على معالجة (أحد عشر) جريحاً على نفقة الحكومة بأسرع وقت، وبحسب إفادة الجرحى فإن حكماً قضائياً آخر سيصدر لصالح 70جريحاً من جرحى الثورة وهم الدفعة الثانية من الجرحى الذين تقدموا إلى المحكمة بقضيتهم. فشكلت لجنة وزارية وخصصت مبالغ مالية وحررت مذكرات لمختلف السفارات في اليمن لأجل جرحى الثورة السلمية وتم الاعتماد المالي لهم من قبل مجلس الوزراء في بداية شهر يناير وتضيف جوهرة حمود فبعد أن شعر الجرحى باليأس والقنوط من مصداقية هذه اللجنة وقولهم بأنها تسوف تماطل وتهمل في مهامها ولا تقدم الحلول السريعة لكن تم النزول بعد ذلك إلى السفارات لتسريع عملية نقل الجرحى إلى الخارج ومعالجتهم وإصدار التأشيرات وتذاكر السفر ودفع التكاليف إلى ألمانيا وكوبا والصين والهند وغيرها من الدول ..

وحذرت جوهرة من استغلال قضية جرحى الثورة من بعض الأطراف لإثارة الفوضى والنزاعات والتشكيك مؤكدة أن الحكومة تقف قلبا وقالبا مساندة قضية الجرحى من منطلق الواجب الوطني والديني والمسؤولية الملقاة على عاتقها.

ترحيل الجرحى

وأوضح رئيس اللجنة وزير الصحة العامة والسكان الدكتور/ احمد قاسم العنسي أن وزارة الصحة شكلت لجنة لمعالجة

جوهرة حمود: لجان فرعية على مستوى الجمهورية لإحصاء الجرحى وتأمين علاجهم داخليا وخارجيا

وزير الصحة : متابعة دورية لحالات الجرحى في المستشفيات

حاشد: حكومة الوفاق تتحمل مسئولية محاولة اغتيالي

سفر الجرحى للخارج تأخر بسبب السفارات ولا دخل للحكومة

مواصلون ومنددون

في تصعيد لمعتصمي جرحى الثورة والمتضامنين معهم أمام مجلس رئاسة الوزراء شدد المعتصمون في بيان لهم على ضرورة الاستمرار في الاعتصام حتى استكمال معالجة جميع جرحى الثورة من قبل الحكومة دون استثناء والكشف عن كل من نفذ وأمر ووجه بمحاولة اغتيال من وصفوه بضمير الثورة النائب حاشد ومن يقف وراءهم وتقديمهم للعدالة محملين رئيس الحكومة ووزير الداخلية مسؤولية ذلك الاعتداء الآثم .

بصوت واحد قالوا: إن ذلك الهجوم الوحشي الذي تعرضوا له مع النائب حاشد يوم 12 فبراير والذي جاء متزامنا مع ذكرى انطلاق الثورة يعد جريمة كبرى وكان يهدف لاغتيال النائب حاشد وفض اعتصامهم السلمي بشكل يخالف مبادئ حقوق الانسان

وأكد المعتصمون أن أكثر من 90 جريحا مقرر علاجهم بالخارج لكن مازالوا معرقلين في دهاليز مجلس الوزراء بحسب تعبيرهم، مطالبين بالإسراع بمعالجتهم وكذا معالجة جميع الجرحى ممن تقرر علاجهم داخل اليمن بعيدا عن المحسوبية .

هكذا بدأت القصة، النائب البرلماني أحمد سيف حاشد تدخل حينها لفض الاشتباك أثناء الاعتداء على أحد الجرحى المعتصمين من قِبَل قوات الأمن المركزي فتعرض لعدد من الضربات بالرأس دخل على أثرها في غيبوبة، ونقل إلى المستشفى الجمهوري مع عدد من المصابين لتلقي العلاج.

النائب حاشد اليوم يحمل حكومة الوفاق الوطني المسئولية في محاولة اغتياله بضربة في الرأس كادت تودي به، وأشار إلى أن هناك نية مبيتة ومخطِطة مسبقاً لفض اعتصام جرحى الثورة وتصفيته جسدياً بالضرب على الرأس، خصوصاً أن من يقف وراء الاعتداء يعلم بأنه مضرب عن الطعام منذ أسبوعيين وأغمي عليه مرتين، ولا يستطيع أن يقاوم الموت حال ضربة على الرأس.

الحكومة تأسف

السير في فصول الحكاية سار كعادته في هذا البلد.. فقد عبرت حكومة الوفاق الوطني عن أسفها البالغ والشديد للاعتداء الذي طال النائب البرلماني أحمد سيف حاشد أمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء.

وأكدت على تنفيذ التوجيهات الصادرة من الرئيس عبد ربه منصور هادي لرئيس حكومة الوفاق بالتحقيق في الحادثة

مصدر مسئول في الحكومة قال إن رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة طلب من النائب العام ووزير الداخلية تشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات هذا الاعتداء، على أن تضم اللجنة عضوين من أعضاء مجلس النواب، وشدد على أن تعمل على إنجاز مهمتها بأسرع وقت ممكن، والوصول للحقيقة لمحاسبة المعتدين وإطلاع الرأي العام على الحقائق كما هي.

وفي ما يعد محاولة لتهدئة الشارع وجه وزير الداخلية اللواء الدكتور عبد القادر قحطان بتشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات الحادثة التي وقعت أمام مبنى رئاسة مجلس الوزراء، وتضمن التوجيه تشكيل اللجنة برئاسة وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن العام اللواء عبدالرحمن حنش، وعند استكمال الإجراءات ستتم إحالة نتائج التحقيقات إلى النيابة العامة.

ومن جهتها بينت نائبة رئيس اللجنة الوزارية المكلفة لمعالجة جرحى الثورة والأحداث في اليمن جوهرة حمود، تورط أكثر من طرف في الاعتداء الذي استهدف النائب البرلماني المناضل أحمد سيف حاشد

وعبرت عن تضامنها مع جرحى الثورة الشبابية المعتصمين أمام مجلس الوزراء محذرة من استغلال قضيتهم من بعض الأطراف وأن ما حدث للنائب حاشد كان مفتعلا وعولت بعد ذلك أن القضية بدأت بمشادات كلامية بين قوات الأمن والمعتصمين.

لجان في كل المحافظات

وعن الجهد الحكومي المقدم لجرحى الثورة بشكل عام سننطلق من اللجنة الوزارية الحكومية المشكلة وأعضائها لمعرفة آخر التطورات والمستجدات بخصوص قضية جرحى الثورة تقول جوهرة حمود -نائب رئيس اللجنة وزير الدولة عضو مجلس الوزراء: إن الجرحى هم صناع اليمن الجديد ونحن نثمن دورهم المحوري بكل فخر وشرف وقد تعالت الأصوات داخل مجلس الوزراء لحصر الجرحى